٨٠٪ من العقارات عشوائية ولا تخضع للمحليات

مطالب بإنشاء هيئة مختصة واستكمال الرقم القومى للعقارات

تقرير: زكى بدر

طالب خبراء بإنشاء هيئة للثروة العقارية تتولى تنفيذ قوانين البناء ومنح التراخيص وحصر العقارات المخالفة واستكمال منظومة الرقم القومى للعقارات.

وقالوا إن ٨٠٪ من العقارات فى مصر عشوائية ولا تخضع للمحليات وتمثل قنبلة موقوتة تهدد المجتمع.

أرجع الدكتور محمد عبدالباقى إبراهيم رئيس مركز الدراسات التخطيطية نمو العشوائيات إلى عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمبانى علاوة على ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتى تهدف إلى إعادة توزيع سكان البلاد والخروج من الوادى الضيق إلى مجتمعات جديدة.

ويوضح عبدالباقى أن ٨٠٪ من الثروة العقارية فى مصر عشوائية ولا تخضع للمحليات مما يترتب عليه عدم وجود مراجعة فنية على سلامة الهيكل الإنشائى لتلك العقارات موضحًا أن عدد المناطق العشوائية يبلغ ١١٥٠ منطقة.

وقال إن الحكومة كان لها دور فعال فى تنامى العشوائيات حيث قامت بمد المرافق لمثل هذه المناطق بالرغم من مخالفتها مشيرًا إلى أن ذلك أدى إلى عدم وجود صيانة نتج عنها تدهور فى تلك المنشآت.

ومن جانبه يوضح الدكتور حسين محمد جمعة رئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية والتنمية المعمارية أن الثروة العقارية فى مصر ليس لها راع رسمى حيث إنها موزعة على العديد من الوزارات والهيئات مطالبًا بضرورة إنشاء هيئة عليا للثروة العقارية يتمثل دورها فى حصر دقيق للعقارات وحالتها استكمالا لمنظومة الرقم القومى للعقارات علاوة على تنمية قوانين البناء جميعها والتى يبلغ عددها أكثر من ١٢٠ قانونا و٢٥ قرارًا وزاريًا.

وطالب جمعة بضرورة وضع خطة عقارية وإيجاد منظومة متكاملة لمدة مائة عام قادمة حتى لا يسوء الوضع أكثر مستقبلا.

وقال المهندس عبدالمجيد جاد خبير عقارى إن تعدد الجهات الرقابية على الثروة العقارية أدى إلى وجود تخبط فى القرارات موضحًا أن تقارير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء تظهر مدى العشوائية التى تعيشها مصر.